P-05 Procurement and Contracting Policy

سياسة المشتريات والتعاقدات

International Federation of Arbitration (IFA)

1. التعريف

سياسة المشتريات والتعاقدات هي الإطار الذي ينظم عمليات شراء السلع والخدمات والتعاقد مع الموردين والاستشاريين، بما يضمن الشفافية والكفاءة وتحقيق أفضل قيمة مقابل التكلفة

2. الهدف

تهدف هذه السياسة إلى تنظيم عمليات الشراء والتعاقد بشكل احترافي، وضمان النزاهة والشفافية، وتحقيق المنافسة العادلة، وتقليل المخاطر، وضمان الحصول على أفضل جودة بأفضل تكلفة

3. نطاق التطبيق

تُطبق هذه السياسة على جميع عمليات الشراء والتعاقد داخل الاتحاد، بما يشمل الإدارات والفروع والمشاريع وكافة الجهات المخولة بإجراء التعاقدات

4. المبادئ الأساسية للمشتريات

تعتمد هذه السياسة على الشفافية في الإجراءات، والمنافسة العادلة بين الموردين، والنزاهة في اتخاذ القرار، والكفاءة في استخدام الموارد، وتكافؤ الفرص

5. تخطيط المشتريات

يتم تحديد احتياجات المشتريات ضمن الخطط التشغيلية، ووضع خطط شراء سنوية أو دورية، بما يتوافق مع الميزانية المعتمدة

6. إجراءات الشراء

تشمل إجراءات الشراء طلب العروض، وتقييم الموردين، والمفاضلة بينهم، واعتماد العرض الأفضل وفق معايير محددة، وتوثيق جميع مراحل العملية

7. طرق التعاقد

تشمل التعاقد المباشر، والمناقصات، وطلبات العروض، ويتم اختيار الطريقة المناسبة حسب قيمة وطبيعة التعاقد

8. تقييم الموردين

يتم تقييم الموردين بناءً على الجودة، والسعر، والالتزام، والخبرة، ويتم اعتماد الموردين المؤهلين فقط

9. إدارة العقود

تشمل إدارة العقود إعداد العقود، ومراجعتها قانونيًا، ومتابعة تنفيذها، وضمان الالتزام ببنودها من جميع الأطراف

10. الصلاحيات التعاقدية

يتم تحديد الجهات المخولة بالتوقيع على العقود والموافقة عليها، وفق هيكل الصلاحيات المعتمد

11. الشفافية والتوثيق

يجب توثيق جميع إجراءات الشراء والتعاقد، والاحتفاظ بالسجلات بشكل منظم، لضمان إمكانية المراجعة والتدقيق

12. تضارب المصالح

يمنع على أي موظف أو مسؤول المشاركة في أي عملية شراء أو تعاقد في حال وجود تعارض مصالح، ويجب الإفصاح عن ذلك فورًا

13. الامتثال القانوني

تلتزم جميع عمليات التعاقد بالقوانين والأنظمة المعمول بها، وبالمعايير القانونية الدولية

14. المخالفات

تشمل المخالفات التلاعب في العروض، أو عدم الالتزام بالإجراءات، أو منح عقود بشكل غير عادل، ويتم التعامل معها وفق الأنظمة المعتمدة

15. الجزاءات

تشمل الجزاءات التنبيه، أو الإيقاف، أو إنهاء التعاقد، أو اتخاذ إجراءات قانونية حسب طبيعة المخالفة

16. المراجعة والتحديث

تتم مراجعة هذه السياسة بشكل دوري لضمان فعاليتها وتحديثها وفق أفضل الممارسات

17. الملاحق

تشمل الملاحق نموذج طلب شراء، ونموذج تقييم عروض، ونموذج عقد، وقائمة الموردين المعتمدين